مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة التاسعة – العدد 22 – أكتوبر 2025م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استـــلام الدراســة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
24 سبتمبر 2025	23 أكتوبر 2025	30 أكتوبر 2025

تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.. الإستراتيجيـــات والتداعيـــات

د. رحـــالي محمـــد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية-كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة جيلالي ليابس

مستخلص

تبحث هذه الورقة في عوامل وتداعيات تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بعد الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول المنطقة كتشاد ومالي والنيجر، وتبنّي النخب العسكرية الجديدة سياسة فك الارتباط مع باريس. تبدو أهمية هذا الموضوع في ظل تحولات جوهرية تشهدها هذه المنطقة تؤثر في مصالح فرنسا ونفوذها التاريخي، سواء داخل الدول، بما في ذلك صعود موجة من العداء الشعبي ولدى النخب العسكرية الجديدة لباريس، أو بوجود تحولات وأزمات إقليمية مؤثرة على استقرار هذه الدول، فضلًا عن أدوار دولية متنامية تسعى إلى توسيع نفوذها وتقديم نفسها بديلًا لفرنسا. وقد خلصت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية والخارجية في دول منطقة الساحل هي العامل الرئيسي في التأثير في نفوذ فرنسا، وأن هذا التراجع له تأثيرات إستراتيجية وجيوسياسية على مصالح فرنسا ودورها، ليس في هذه المنطقة وحسب ولكن على الصعيد العالمي كله.

الكلمات المفتاحية: فرنسا، منطقة الساحل، الانقلابات العسكرية، النفوذ الفرنسي، الجغرافيا السياسية، تشاد، مالي، النيجر

Abstract

This paper examines the factors and consequences of declining French influence in the Sahel region following the military coups in countries such as Chad, Mali and Niger, and the adoption by new military elites of a policy of disengagement from Paris. The significance of this study stems from examining the fundamental shifts affecting France's interests and historical influence in the region in light of a rising wave of hostility among both the public and the new military elites toward Paris, as well as regional transformations and crises impacting the stability of these states, alongside the growing presence of international actors seeking to expand their influence as alternatives to France. The study concludes that internal and external shifts in the Sahel region are the primary drivers of France's declining influence, with strategic and geopolitical implications for France's role not only in the Sahel but also on the global arena.

Keywords: Sahel, France, coups, influence, geopolitics, Chad, Mali, Niger.

مقدمة

جاءت سلسلة الانقلابات العسكرية الأخيرة في دول منطقة الساحل وتحديدًا في دول: مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، متزامنة مع تحولات كبيرة على مستوى السياسة الدولية، إذ بدأت تظهر ملامح تنافس دولي وإقليمي في المنطقة، بدأت تزاحم الوجود الفرنسي في اتجاه الاستفادة من توسيع استثماراتها في القارة الإفريقية بشكل عام، هذا فضلًا عن أوضاع داخلية وإقليمية معقدة وأزمات تراكمت عبر عقود منذ الاستقلال. في المحصلة، شكّلت هذه الظروف الداخلية والخارجية فرصة سمحت لقادة الانقلابات في دول منطقة الساحل بإعلان القطيعة مع ممارسات النخب الحاكمة السابقة، ومن ثم تقليل الضغوط الممارسة عليها من شعوبها، وتبعث من خلالها إشارات لبداية عهد جديد، ما يمكنها من تثبيت حكمها، وبداية العمل على بناء تحالفات دولية جديدة عسكرية واقتصادية تمكّنها من تحقيق تنمية عادلة بين جميع الأطراف، كما يمكنها ذلك من الخروج في النهاية من النفوذ الفرنسي. وقد تُرجم ذلك من خلال مطالبة المجلس العسكري في تشاد الممثليات الدبلوماسية الفرنسية بمغادرة أراضيها، فضلًا عن تفكيك القواعد الفرنسية في دول الساحل، واستغلال الظرف الدولي لإيجاد بدائل تتماشى مع مصالح هذه الدول. وتشكل هذه العوامل ضغوطًا إضافية على الأداء السياسي وعلى مؤشر الاستقرار الحكومي الذي عرف تراجعًا كبيرًا على المستوى الداخلي لفرنسا وعلى أدوارها على مستوى السياسة الدولية.

تأسيسًا على ما تقدَّم تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لفرنسا التكيف مع متغيرات البيئتين المحلية والدولية لاستعادة النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تفترض هذه الدراسة أن تنامي درجة عدم الاستقرار السياسي في دول منطقة الساحل يُعَدّ عاملًا حاسمًا في تغيُّر النخب الحاكمة باعتبارها مؤشرًا دالًّا على حجم النفوذ الفرنسي في المنطقة. وتفترض كذلك أن القوى الدولية أسهمت في إحداث تغييرات بنيوية على مستوى علاقات النفوذ والتبعية في اتجاه تحجيم النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

وعلى هذا النحو يذهب المحور الأول من الدراسة إلى المنطلقات التاريخية لفهم علاقة التبعية التي أسَّست لهذا النفوذ، وفي ماهية الأساليب التي عززت الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل، فيما يركز المحور الثاني على دوافع الانقلابات العسكرية الأخيرة بمنطقة الساحل وعلى آثارها وانعكاساتها على هذا النفوذ الفرنسي، في حين خُصّص المحور الثالث لدراسة الإستراتيجية الفرنسية لاستعادة نفوذها بالمنطقة، ومن خلاله مجابهة التحديات الاقتصادية الداخلية وتصدعات المشهد السياسي.

أولًا: سياقات تشكُّل علاقات فرنسا بمنطقة الساحل الإفريقي

تحظى منطقة الساحل الإفريقي بموقع جغرافي حيوي، ولها أهمية إستراتيجية كبيرة. وقد اكتسبت هذه المنطقة أهمية خاصة لدى فرنسا، سواء خلال سنوات الاستعمار أو ما بعده. ويمكن توضيح طبيعة هذه المنطقة وأهميتها لفرنسا على النحو الآتي:

1. الساحل الإفريقي والإرث الاستعماري

يطلق اسم منطقة الساحل الإفريقي[1] على طول الشريط الساحلي للصحراء الكبرى، الواقع بين دول شمال إفريقيا والخط الاستوائي، حيث يقع شريط الساحل فاصلًا بين فضاءَين جغرافيين متباينين، بين شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء. وتضم منطقة الساحل دولًا يختلف الباحثون في تحديد نطاقها الجغرافي، بحسب اختلاف وجهات نظر المختصين الجغرافيين أو الأنثربولوجيين وعلماء الاجتماع الدارسين للإثنيات والأعراق. فإذا كان الأمر يرتبط بالظروف المناخية كالجفاف والتصحر، فستكون أجزاء كبيرة من الجزائر وليبيا ومصر ضمن هذه التسمية، وأما إذا كان الأمر متعلقًا بالعرقيات وتوزيعها، فإن ذلك سيدفع إلى إدراج مناطق من دول جنوب الصحراء كنيجيريا وغينيا والسنغال.

مع ذلك فإن المتفق عليه، على الأقل من الجانب الجيوبوليتيكي، أن دول منطقة الساحل هي تلك الدول الخمس التي قررت سنة 2014 تكوين مجموعة G5 للساحل، وتضم كلًّا من دولة مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا وبوركينا فاسو[2]. في هذه الدراسة، سوف يجري التركيز على هذه الدول باستثناء موريتانيا، بالنظر إلى أنها لا ترتبط بتراجع النفوذ الفرنسي كما هي حال بقية الدول محل الدراسة.

تزخر المنطقة بعديد من الموارد والمصادر الطبيعية كالذهب والفوسفات والنفط واليورانيوم وغيرها من المصادر الأساسية والمعادن النادرة أيضًا، غير أنها عانت لعقود كما هي حال غالبية دول القارة من أزمات مزمنة، سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية. تعود هذه الأزمات إلى عوامل بنيوية ترتبط بمرحلة نشأة الدولة بعد الاستقلال، حيث تواجه دول الساحل كغيرها من دول القارة مشكلة جوهرية تتعلق بمسألة تقسيم الحدود، التي رسمتها فرنسا والقوى الاستعمارية الأخرى بناءً على مصالحها دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية، التي ظلّت سببًا لعديد من الصراعات بين الدول، وبين الجماعات الإثنية التي تتوزع على أكثر من دولة في علاقتها مع السلطة المركزية، بالإضافة إلى الصراعات بين القبائل والإثنيات التي نشأت على خلفية النزاعات على ملكية الأراضي وآبار المياه، خصوصًا تلك الممتدة على طول الحدود الفاصلة بين دول المنطقة[3].

أدت هذه الصراعات إلى ضعف الاستقرار السياسي، وتفاقمت هذه الظاهرة نتيجة ضعف الحكومات المتعاقبة في رسم سياسات تنموية تضع بناء الدولة ضمن أولوياتها عبر تحقيق التعايش الأهلي والاندماج الوطني، ومعالجة الأزمات كأزمة التصحر والمجاعة، واستقرار

السكان. وفاقمت الظروف الطبيعية القاسية وموجات الجفاف المتكررة من حدة هذه الأزمة، إذ أفـــرزت خللًا في التوزيع الجغرافي للسكان، هذا الخلل تعمّـــق لأنه ارتبط بالعامل الإثني أو بالانتماءات الأولية، التي تحددت بناءً عليها الأقاليم، وهو ما خلق أزمة هوية داخل هذه الدول.

الذي زاد الأوضاع سوءًا هو أن سياسات التنمية في دول الساحل تأسست وفق انتماء النخب السياسية التي رسمت سياسات تفضيلية وغير متساوية بين المناطق، إذ منحت هذه النخب الأفضلية للجماعـــات العرقية التي تنتمي إليها على بقية الجماعـــات الأخرى، كما حدث بين شمال مالي وجنوبها وفي مناطق كثيرة في إفريقيا عمومًا، وهو الأمر الذي زاد مستوى الاحتقان الاجتماعي والسياسي، وانتشـــرت الهجرة نحو المدن الكبرى التي هاجر إليها السكان بحثًا عن سبل أفضل للعيش. ومع غياب سياســـات اجتماعية عادلة، وبنية صناعية واقتصادية قادرة على احتواء اليد العاملة، أصبحت هذه المدن عبارة عن مجمعات تبرز فيها الفوارق الاجتماعية، والاختلافات المذهبية والقبلية أو العرقية.

كان للضعف الهيكلي والبنيوي للجهاز البيروقراطي للدولة في منطقة الساحل دور أيضًا في العجـــز عن تحقيق عدالة توزيعية بين شـــرائح المجتمع المختلفة. في ســـياق ذلك تشـــير الإحصائيات إلى أن 80% من سكان تشاد يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وأن 60% من سكان مالي والنيجر يعيشون تحت خط الفقر[4]، مما أدى في النهاية إلى غياب ثقة المجتمعات المحلية بالسلطة السياســـية القائمة، التي غالبًا ما جاءت على ظهر دبابة وبانقلاب عسكري، إلى جانب التهديدات الطبيعية كالتصحر والجفاف وانتشـــار الفقـــر والأمية التي تصل إلى مستويات قياسية[5].

ترتب عن هذا الوضع بروز كثير من المخاطر الأمنية بانتشار الجماعات الإرهابية، والحركات الانفصالية، التي تغذي مختلف أشكال الجريمـــة المنظمة، خصوصًا تجارة المخدرات، التي تأتـــي من جنوب القارة الأمريكية لتحط بالســـاحل، ثم تكمل طريقها في مـــا بعد نحو أوروبا الغربية، وباتت المنطقة كذلك ممرًّا للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مرورًا بدول شمال القارة الإفريقية، وبالتالي أصبحت هذه المنطقة الشـــغل الشـــاغل لحكومات دول أوروبا وشمال إفريقيا باعتبارها مصدرًا لعدم الاستقرار وللتهديدات الأمنية[6].

2. نفوذ فرنسي قائم على التبعية

قسمت فرنســـا الدول الإفريقية إلى أربع مجموعات متباينة، ويقوم هذا التقسيم على أساس حاجاتها الاقتصادية، ســـواء كانت هذه الدول مصدرًا للموارد الطبيعية وموارد الطاقة، أو سوقًا لتصريف ســـلعها. تضمّ المجموعة الأولى الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالســـنغال وكوت ديفوار والغابون والكاميرون، والمجموعة الثانية هي الدول التي تتمتع بموقع جيوإســـتراتيجي حيوي لكنهـــا أقل ثراء، إذ لديها بعض المـــوارد الطبيعية كالذهب واليورانيـــوم. ومن بين أهم هذه الدول النيجر. ثـــم تأتي المجموعة الثالثة وهي الدول ضعيفة المـــوارد والبعيدة جغرافيا

عن فرنســـا، ومن بين هذه الدول بينين ومدغشـــقر. أما المجموعة الرابعة فتضم بقية الدول الإفريقية، وكانت ضمن نفوذ القوى الدولية المنافسة كبريطانيا وإسبانيا[7].

وفقًا لهذا التقســـيم تأتي دول الســـاحل الإفريقي ضمن أولويات فرنســـا على الساحة الإفريقية، باعتبار أن منطقة الساحل وحتى شمال إفريقيا تقع ضمن مجالها الحيوي بامتياز. وقد حاولت باريس بعد مرحلة الاستعمار أن تُبقي قبضتها على المنطقة من خلال الاتفاقيات الاقتصادية ومعاهدات التعاون العســـكري المبرمة بينها وبين دول الساحل، التي حدثت إبان مرحلة الاستقلال[8].

في سياق ذلك، حاولت فرنسا تثبيت اللغة والثقافة الفرنسيتين لضمان ارتباط هذه الدول بها، وكانت اللغة الفرنسية ثم الثقافة هي الآلية التي ضمنت ولاء نخب دول الساحل لباريس، ومن ثم وجَّه هذا الرابط الثقافي الاتفاقات والمعاهدات، وطبقت بها سياسات وأساليب إدارة الجماعات المحلية الفرنســـة، وعليه كان من السهل عقد الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا، وغالبًا ما كانت تحظى بالأسبقية، فضلًا عن ضمان تأييد وولاء هذه الدول لها ضمن الرابطـــة الفرانكفونية، إذ كثيرًا ما صوتت الـــدول الإفريقية إلى جانب فرنســـا داخل الأمم المتحدة[9].

وإلى جوار ذلك اعتمدت فرنســـا على اللغة والثقافة للتغلغل في الأنظمة السياسية التي جاءت في مرحلة الاســـتقلال من أجل الحفاظ على نفوذها في هذه الدول. وعلى الرغم من أن نخب ما بعد الاستقلال قد أمّنت لفرنسا مصالحها ونفوذها، فإنّ ذلك لم يمنع من ظهور قيادات سياسية تارة، وعسكرية تارة أخرى، حاولت الانعتاق من هذا الارتباط القسري[10]، إذ رأت هذه القيادات أن ذلك الترابط القائم على الاتفاقيات بشكلها الذي كانت عليه تخدم فرنسا أكثر مما تخدم مصالح الدول الإفريقية ذاتها، وقد أدى ذلك إلى بعض التوتر والخلاف، لكنه سرعان ما كان يهدأ ويجري استيعابه.

نَجَمَ عن علاقة الهيمنة لفرنســـا على النخب الحاكمة في دول الساحل توتر العلاقات بين شـــعوب هذه الدول وأنظمتها السياســـية، إذ حملت مســـؤولية مختلف مشكلاتها لأولوية المصالح الفرنسية على حساب المصالح الوطنية، واستناد تلك النخب إلى الشرعية الخارجية وافتقادها للشرعية الداخلية دفعاها إلى مسايرة فرنسا وعدم الاستجابة لمطالب شعوبها التي تتعارض جزئيًّا أو كليًّا مع حســـابات الأنظمة السياســـية، خصوصًا في فترات الاضطرابات والاحتجاجات التي تواجهها بالعنف، وتعوّل على الحماية الفرنسية في المحافل الدولية.

ثانيًا: الانقلابات العسكرية وتراجع دور فرنسا

اســـتمرَّ حجم التعاون العســـكري بين بلدان منطقة الساحل وفرنســـا في الانخفاض وبوتيرة متسارعة، معلنًا عن مرحلة جديدة اتسمت بالقطيعة بينهما، فبعدما كانت 10 قواعد عسكرية فرنســـية، انســـحبت القوات الفرنســـية من مالي وبوركينا فاســـو والنيجر بأمر من قياداتها

العسكرية، ويبدو أن الحضور العسكري الفرنسي آيل للتصفية بمجرد ما يخرج ما تبقى من الجنود الفرنسيين من تشاد، الذين كانوا ضمن عملية "برخان" التي كانت تهدف إلى مكافحة التمرد في منطقة الساحل. ويمكن ملاحظة تداعيات ذلك وما يفرضه من تحديات على فرنسا على النحو الآتي:

1. تدهور العلاقات الاقتصادية مع دول الساحل

بعد تولي النقيب عاصيمي كويتا السلطة في مالي على إثر الانقلاب العسكري الذي قاده في 18 أغسطس 2020، دخلت التبادلات التجارية بين مالي وفرنسا مرحلة تذبذب، وتشير إحصائيات مديرية الجمارك الفرنسية في هذا السياق إلى أن التبادلات التجارية بين البلدين انخفضت بنسبة 6,7% مقارنة بسنة 2023 وبمبلغ إجمالي قدر بـ340 مليون يورو، وأن صادرات فرنسا إلى مالي ظلَّت تسير وفق منحنى نازل تدريجيًّا، إذ تناقصت لتستقر عند مبلغ 327 مليون يورو، وانخفضت وارداتها من مالي بنسبة 23%، إذ انتقلت من مبلغ 20 مليون يورو سنة 2023، لتستقر سنة 2024 عند عتبة 12,4 مليون يورو، وانخفضت بشكل كبير لتصل إلى مبلغ 334,9 مليون يورو عام 2023. وبحسب تقديرات وزارة المالية الفرنسية فإنّ حجم تراجع واردات مالي من السلع والمعدات الفرنسية قد انخفض عام 2024، حيث انخفضت وارداتها من المواد الزراعية الفرنسية بنسبة –17%، أما المعدات الميكانيكية والكهربائية فقد تراجعت بنسبة – 9%[11].

بالمقابل، انخفضت واردات فرنسا من المواد والسلع بنسبة 39%، التي تشكل الموارد الطبيعية (الذهب بنسبة 65%) وقدر الانخفاض من 20 مليون يورو عام 2023 إلى 12,4 مليون يورو، تليها صادرات لبعض المواد الزراعية ومنتجات الصيد البحري بنسبة لا تزيد على 18%، أما على مستوى التعاون الإنمائي فيتمثل في سلسلة قروض تخص التعاون في مجال التنمية، تمرّ عبر صفقات عمومية تستفيد منها الشركات الفرنسية بالضرورة. وقد شهد برنامج التعاون مع مالي بسبب الاضطرابات في العلاقات الدبلوماسية بين الحكومة الفرنسية والمجلس العسكري توقفًا، وقدر مبلغ المساعدات لعام 2021 نحو 40 مليون يورو، ويأتي هذا التوقيف كردّ فعل من فرنسا على قرارات المجلس العسكري بتقليص التبادلات التجارية وتراجع واردات مالي من السلع والخدمات الفرنسية إلى مستويات قياسية لم تشهدها من قبل[12].

في نفس السياق، تعيش تشاد منذ استقلالها عام 1958 على وقع الانقلابات العسكرية المتكررة والأحداث الأمنية، مما خلق حالة عدم استقرار سياسي، وهو ما ميز مراحل الحكم منذ الاستقلال، واستمرت اشتباكات الجيش النظامي مع المعارضة المكونة من حركتَي "جبهة التغيير والوفاق في تشاد (FACT)" و"مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية (CCMSR)"، ما أدى إلى موت الرئيس التشادي إدريس ديبي، الذي وصل إلى الحكم عام 1990 على ظهر دبابة هو أيضًا وبدعم فرنسي كبير في أحداث أمنية في شهر مايو 2021، وتولى ابنه محمد

إدريس ديبي السلطة، الذي أعلن تأسيس المجلس العسكري التشادي، ودعا إلى حوار وطني جامع مع المعارضة، وعلى إثرها وقفت النخبة العسكرية الحاكمة في تشاد العمل باتفاقية التعاون العسكري الفرنسي بعد تكرار الهجمات الإرهابية واتساع نطاق الفوضى[13].

تراجعت المبادلات التجارية بين تشاد وفرنسا هي الأخرى أيضًا، إذ انخفضت واردات تشاد من السلع الفرنسية من مبلغ 131 مليون يورو عام 2015 إلى مبلغ إجمالي قُدّر بـ79 مليون يورو عام 2022 . أما مؤشر الواردات الفرنسية من تشاد فقد استمر في الارتفاع على الرغم من الاضطرابات السياسية والتوتر في العلاقات بين البلدين، إذ انتقل من مبلغ 40 مليون يورو عام 2015 إلى 397 مليون يورو عام 2022 ، وشكّل النفط نسبة 95% من مجموع الواردات الفرنسية من تشاد، إلى جانب سلع أخرى من الموارد الغابية، والقطن، وبعض المنتجات البسيطة، لكنها بنسب ثانوية[14].

لا تختلف حالة التبادلات التجارية في النيجر في وضعها العام عن جاراتها مالي وتشاد، فالصادرات الفرنسية نحو النيجر انخفضت كثيرًا في السنوات الأخيرة، فقد انخفضت نسبة التبادلات التجارية بين فرنسا وتشاد، إذ يشير تقرير وزارة المالية الفرنسية إلى أن الصادرات الفرنسية قد انخفضت من مبلغ 127,2 مليون يورو سنة 2019 ، لتصل عام 2023 إلى 78 مليون يورو، أما الواردات الفرنسية من النيجر فقد عرفت ارتفاعًا من 51,3 مليون يورو سنة 2019 إلى مبلغ 170,6 مليون يورو، شكلت الموارد المعدنية المستخرجة (اليورانيوم والذهب) نسبتها الأكبر وهي 98,4% من مجموع الواردات[15].

وشكلت اتفاقات التعاون من خلال وكالة التعاون الفرنسية (AFD) بين النيجر وفرنسا ما قيمته 590 مليون يورو، تدخل في إطار الصفقات العمومية التي تستفيد منها الشركات الفرنسية كاستثمارات مباشرة، خصصت نسبة 46% منها في إطار إعانات الموازنة العامة النيجيرية، وفي سنة 2023 كان مبلغ المساعدات المالية (في شكل قروض تمنح كصفقات اقتصادية للشركات الفرنسية) قد ناهز 800 مليون يورو، استفادت منه 60 شركة فرنسية في استثمارات داخل النيجر. هذه المساعدات تشكل نفوذًا مباشرًا يسمح لوزارة المالية الفرنسية بتوجيه السياسات العامة النيجيرية، كما يُعتبر مساسًا مباشرًا بالأمور السيادية للنيجر بطبيعة الحال[16].

على إثر الانقلاب العسكري الأخير في النيجر وتوتر العلاقات مع فرنسا، توقف التعاون بين البلدين وتوقفت الشركات الفرنسية العاملة في النيجر، وأمر المجلس العسكري الحاكم أن تخضع عودة الشركات الفرنسية للعمل بنظام التحكيم، ودراسة ومتابعة كل شركة على انفراد، في إشارة واضحة إلى وجود فساد سياسيّ وماليّ، الأمر الذي فرض إجراء تحقيقات معمقة حول الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع وطرق إدارتها وصرفها ومتابعة إنجاز هذه المشاريع. وتوترت العلاقات بين البلدين، إذ توقفت السفارة الفرنسية عن العمل في النيجر، ونشرت

وزارة الخارجية الفرنسية تنبيهًا لجاليتها وللمواطنين الغربيين بشكل عامّ بعدم السفر إلى النيجر خوفًا من عمليات الاختطاف[17].

يعود ارتفاع واردات فرنسا من النفط التشادي ومن الموارد المعدنية من دول الساحل أكثر إلى لإعادة النظر في الأسعار التفضيلية التي كانت تستفيد منها فرنسا، وليس إلى زيادة في الكميات المستوردة. أما استمرار فرنسا في الاستيراد من هذه الدول في الوقت الذي تعرف فيه العلاقات توترًا غير مسبوق، فمردُّه إلى أن عقود بيع النفط تكون آجلة، وتُعقد صفقاتها لمدد زمنية متوسطة المدى على الأقل من جهة، ولأنه ليس من مصلحة فرنسا ولا دول الساحل توقيف التبادلات التجارية الآن، ففرنسا تحتاج إلى موارد الطاقة أكثر من ذي قبل، كما أنه من مصلحة دول الساحل أن تحافظ على عوائد صادراتها وضخها في الاقتصاد وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي اللازم لها في هذه المرحلة.

سيكون للتراجع والانخفاض الواضح في نسب التبادلات التجارية بين فرنسا ودول الساحل تداعيات على الجانبين، إلا أن فرص الحضور الصيني والروسي في المنطقة مكّن من ملء الفراغ الحاصل من خروج الشركات الفرنسية، وهو ما يخدم مواقف دول الساحل ويخفف وطأة الضغوط المفروضة عليها بسبب الانسحاب الفرنسي، وبالمقابل تسعى فرنسا لإيجاد حلول عاجلة لمواجهة تداعيات انسحابها وتآكل نفوذها في مواجهة القوى المنافسة لها والمتصاعدة هناك.

2. ارتدادات سلبية على الداخل الفرنسي

إضافة إلى جائحة كورونا التي أربكت التوازنات الاقتصادية العالمية، عانت فرنسا من تراجع المؤشرات الكلية لاقتصادها، وقبل أن تتعافى من تبعات الوباء العالمي، جاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتزيد عمق التحديات. وبفعل حثها على تطبيق العقوبات الغربية التي فرضها الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة على روسيا، قررت روسيا قطع إمداداتها من الغاز على فرنسا، وهو أمر تزامن مع الانقلابات العسكرية في منطقة الساحل، حيث فرض قادة مجالسها العسكرية على فرنسا الانسحاب من منطقة الساحل، الذي أدى إلى تراجع وجودها الدبلوماسي بالمنطقة.

ولأسباب متداخلة، كان موقف فرنسا من الانقلابات في الساحل ونيتها في التدخل العسكري من أهم الأسباب التي أدت إلى تشنج العلاقات، وتراجع الصادرات الفرنسية نحو منطقة دول الساحل بشكل كبير، ما ساهم في مضاعفة التحديات الاقتصادية الداخلية لفرنسا، إذ أدى تراجع صادراتها إلى توقف عدد من الشركات الفرنسية، وتحويل عمالها إلى البطالة التقنية التي أثرت بدورها في حجم الديون المتراكمة بسبب تراجع الميزان التجاري، وهو ما حتم على الحكومة الفرنسية البحث عن بدائل ممكنة لإعادة التوازن الاقتصادي والمالي.

من جانب آخر، يشكل اعتماد فرنسا على وارداتها من موارد الطاقة في الوقت الذي تراجع فيه نفوذها في دول الساحل، وانقطاع الإمداد الروسي للغاز، تحديًا إضافيًّا للصعوبات الداخلية، فعلى الرغم من استمرارها في استيراد موارد الطاقة من الغاز واليورانيوم والمعادن الضرورية الأخرى من دول الساحل، فإنّ قرار نخب الساحل العسكرية بوقف العمل بالأسعار التفضيلية التي كانت تتمتع بها فرنسا، والأمر بتوقيف عدد كبير من الشركات الفرنسية العاملة على أراضيها بشبهة الفساد المالي، ضاعفا الصعوبات المالية والسياسية لفرنسا.

ولمواجهة وقف روسيا إمدادها بالغاز، اتجهت فرنسا نحو استيراد الغاز الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، بأسعار أعلى بسبب زيادة تكاليف النقل البحري خلافًا للأنابيب الروسية، مما أثر سلبًا في الكلفة المالية الإجمالية لأسعار الطاقة وفي الموازنة العامة، ومن ثم في أسعار الخدمات بشكل كبير وفي العجز المالي الداخلي، واستوجب إدخال إصلاحات ضريبية لاستيعاب الفارق المالي السلبي الناتج عن زيادة التكاليف، فقررت الحكومة الفرنسية زيادة الرسوم على القيمة المضافة، التي انتقلت مما نسبته 55,% إلى 20% على خدمات الطاقة ابتداء من شهر أكتوبر 2025[18]. وفي ذات السياق يرشح بعض الخبراء أن ديون فرنسا العمومية قد تجاوزت عتبة ثلاثة آلاف (3003) مليار يورو، وتزداد هذه الديون بمعدل 5000 يورو كل ثانية، بحسب تصريح رئيس الحكومة الفرنسية فرانسوا بايرو. من الناحية الاقتصادية، فإن ذلك ينبئ باحتمال حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات إن لم تتخذ إجراءات وقائية عاجلة.

لا يبدو الشارع الفرنسي متقبلًا لأي إصلاحات تزيد معاناته، ويرى في المقابل أن سببها هو سوء إدارة البلاد من طرف الحكومات المتعاقبة التي بدأت المعارضة السياسية تهدد بإسقاطها، مما قد يسبب أزمة سياسية داخلية في فرنسا. فمن جهة يتوجب على الحكومة اتخاذ تدابير اقتصادية وأخرى اجتماعية عاجلة وقاسية للتخفيف من حدة الديون المتراكمة، وإلا وصلت الدولة إلى الإفلاس المالي، فيما يقف الشارع مع المعارضة في مواجهة أي مساس بالحقوق القاعدية المكتسبة، مما قد يشعل فتيل الغضب الشعبي، وربما إعادة بعث أحداث احتجاجات اجتماعية عنيفة، كتلك التي عاشتها فرنسا مع حركة القمصان الصفراء[19].

تبدو السلطة السياسية على يقين بأن من الأسباب الرئيسية التي أوصلتها إلى هذا الوضع هو قرارات النخب العسكرية في دول الساحل وتراجع نفوذها وتناقص مصالحها في منطقة الساحل، ما يستوجب البحث في كل السبل الممكنة للعودة إلى هذا الفضاء من أجل احتواء أزمات الداخل الفرنسي، لكنه من الواضح أن هذه الإستراتيجية لن تكون سهلة.

ثالثًا: تحديات فرنسا لاستعادة النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي

يواجه النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل عديدًا من التحديات، بعضها يرتبط بالحالة الداخلية في فرنسا ذاتها، والبعض الآخر له علاقة بالوضع السياسي وتغير النخب الحاكمة هناك، إضافة إلى أدوار القوى المنافسة في المنطقة. وتتشابك هذه العوامل في أنماطها

بسبب الصراعات بين القوى الكبرى على المستوى العالمي وانعكاساتها على الأقاليم الفرعية، إذ أصبحت تشكل منطقة الساحل ساحة منافسة بامتياز للقوى العالمية كفرنسا والولايات المتحدة والصين وروسيا وحتى الإقليمية كتركيا.

1. الأزمة السياسية الداخلية في فرنسا

تُعتبر السياسية الخارجية امتدادًا للسياسة الداخلية كما هو متعارف عليه في علم السياسة، لذلك فإن أول تحدٍّ لعودة النفوذ الفرنسي إلى منطقة الساحل يكمن في فرنسا نفسها التي تعيش في أزمات داخلية متواصلة. لقد تأثرت الإدارة السياسية وأداء الحكومات الفرنسية المتعاقبة بتأثر موازنة الدولة، وبسبب الديون العمومية الفرنسية المتراكمة، الأمر الذي انعكس بدوره سلبًا على مؤشر الاستقرار الحكومي الفرنسي وعلى أداء الحكومات لمواجهة تحديات ارتفاع كلفة القدرة الشرائية، وكلفة الحياة للمواطن الفرنسي. ولم تتمكن الانتخابات التشريعية الأخيرة في فرنسا، التي فازت فيها الجبهة الشعبية الجديدة (NFP)، من تشكيل الحكومة مع الأحزاب الفائزة معها ووضع برنامج توافقي، بل وخلافًا لذلك وللتقاليد السياسية الفرنسية اختار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تشكيل حكومة من خارج الأحزاب السياسية الفائزة في الاستحقاقات الأخيرة، لكنه لم يتمكن من رص صفوف التشكيلات السياسية، بل زاد وحدة الأحزاب الفائزة في الانتخابات ككتلة معارضة لمؤيديه داخل الجمعية الوطنية[20].

ازداد الاحتقان السياسي داخل الجمعية العامة بسبب استمرار الرئيس في التغافل عن قوة الأحزاب وتعيينه ميشال بارنيي ليشكل حكومة في سبتمبر 2024، الأمر الذي رأت فيه أحزاب الأغلبية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية استفزازًا غير مسبوق، وظهرت بذلك ملامح تصدع وحدة الجبهة الداخلية بسبب التباين السياسي للأحزاب داخل الجمعية العامة الفرنسية، وراحت أحزاب المعارضة تعبئ الشارع والأطياف السياسية بخطورة ما يجري، ومن أنه انتهاك لمبادئ الديمقراطية الفرنسية.

لم تدُم حكومة بارنيي المعيَّنة، وما فتئت أن سقطت بسبب الرقابة والمنع الذي فرضه أعضاء الجمعية الوطنية بقيادة التيار اليساري المشكل من أعضاء "فرنسا الأبية" و"الجبهة الشعبية الجديدة" وحزب اليمين (الجبهة الوطنية)[21]، وهذه الحالة لم يحدث لفرنسا مثيل لها منذ سنة 1962، عيّن بعدها الرئيس الفرنسي وزير الدفاع سيباستيان لوكورني وكلفه تشكيل الحكومة، وفشل بعد أيام فقط لأسباب سياسية أيضًا. وتأتي هذه الأحداث على خلفية الآثار الاقتصادية لأزمة الموازنة العامة وسياسات التقشف التي تحاول الإدارة الفرنسية فرضها، وتأتي كذلك في ظروف دولية ألقت بظلالها على إدارة باريس للشؤون السياسية الداخلية، وأثرت في مخرجات سياستها الخارجية، خصوصًا في إفريقيا، حيث تراجعت أدوارها، ولم تنجح في مواجهة التنافس الدولي في منطقة الساحل الذي استقوت نخبه بمواقف شعوبها الغاضبة من وجود فرنسا، التي ترى أنه سبب مباشر في تفاقم أوضاعها.

2. الرفض الشعبي في دول الساحل للنفوذ الفرنسي

يُعتبر الرفض الشعبي المتزايد للحضور العسكري بمنطقة الساحل من أهم التحديات التي تواجه عودة فرنسا في منطقة الساحل، كتعبير منها عن رفضها للنفوذ الفرنسي، وباتت تنظر إلى القواعد العسكرية الفرنسية كدعامة لأنظمة سياسية فاسدة، ورمز للهيمنة التاريخية لفرنسا، وربطت غياب التنمية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالوجود الفرنسي، وشهدت شوارع عواصم مالي وتشاد وبوركينا فاسو احتجاجات ضد هذا الوجود، وهو ما دفع المجالس العسكرية الحاكمة في منطقة الساحل إلى تبني هذا الرفض والاستجابة للمطالب الشعبية خوفًا من فقدانها للشرعية والاستقرار، ومن هنا توافقت رؤى الشارع مع الحكومات المحلية، وبدأت في تغيير بوصلة مساراتها السياسية وتحالفاتها الإستراتيجية، ومع بروز تنافس إقليمي جديد بدأت ترتسم معالمه محليًّا ودوليًّا.

كما يشير تحالف دول الساحل إلى بروز وعي لدى القادة بوحدة التهديدات التي تحدق بالمنطقة، سواء من الجماعات المسلحة أو النفوذ الفرنسي، خصوصًا أنها تأتي في ظرف سياسي وأمني صعب يرتبط بسقوط بعض الأنظمة السياسية في المنطقة كنظام القذافي في ليبيا والبشير في السودان، وما ترتب على ذلك من انفلات أمني وانتشار واسع النطاق للعنف وتجارة السلاح والتدخلات الخارجية. وتشير هذه الأحداث إلى تغير جوهري في إدراك النخب الجديدة التي لم تخف قياداتها استياءها من النفوذ والهيمنة الفرنسية ومآلاتها السياسية والاقتصادية والأمنية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن صعود اليمين واليمين المتطرف في فرنسا في السنوات الأخيرة، الذي يتبنى خطابًا معاديًا للمهاجرين، ونظرًا إلى انحدار نسبة معتبرة من المهاجرين من دول الساحل بحكم الروابط التاريخية، فإن خطاب اليمين الفرنسي الداخلي له ارتداداته الداخلية في دول الساحل أيضًا، فهو يغذي العداء لفرنسا وبالتالي منع عودتها إلى المنطقة.

3. دخول قوى منافسة لفرنسا في المنطقة

لا يمكن ألا تكون النخب العسكرية والسياسية بمنطقة الساحل على علم بالمشهد الجيو-سياسي العالمي. ولحدّة التحديات، وحاجة فرنسا إلى العودة مهما كلفها ذلك، ففي السياسة كل شيء ممكن لتحقيق المصالح، حتى انتهاج إستراتيجيات كدعم أي انقلاب عسكري قد يُعيد إلى فرنسا نفوذها بالمنطقة، وهذا ما استغلّته النخب العسكرية في الساحل، التنافس الدولي لخدمة مصالحها، فعملت على تعزيز علاقاتها مع فواعل دولية جديدة برزت في المنطقة كالصين وروسيا وتركيا منافسة لفرنسا، خصوصًا أن بعض هذه القوى كالصين وتركيا يعتمد على مقاربات مغايرة للمقاربة الفرنسية، إذ تتموضع القوتان في الساحل من خلال استخدامهما للقوة الناعمة، بالتركيز على التعاون الاقتصادي، وولوج أسواق إفريقيا بروح تنافسية عالية، وإنشاء استثمارات اقتصادية وتجارية مع الحكومات الإفريقية من خلال

تقديم القروض طويلة الأمد وبأسعار فائدة مغرية، أو المشاريع التي تحقق مكاسب للطرفين، مما سهل عليهما الفوز بمشـــاريع وصفقات تخص البنى التحتية والتجهيز العسكري وتكوين التفاهمات، مع الحرص على الحفاظ على الســـيادة الوطنية للحكومات المحلية ودون شروط سياسية، عكس فرنسا.

لم تغفل دول الســـاحل القوة الصلبة أيضًا في تنويع علاقاتها، خصوصًا في ظل المخاطر الأمنية التي تواجهها، لذلك عززت تعاونها العسكري مع روسيا التي دخلت المنطقة من خلال قوات فاغنر ثم الفيلق الإفريقي، وكذلك عبر توفيرها العتاد والسلاح لمساعدة حكومات دول الســـاحل عســـكريًا، وذلك لمواجهة المجموعات الإرهابية المختلفة، والحركات الانفصالية كالحركـــة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) المدعومة من فرنســـا في شـــمال مالي، أو لصدّ هجمات الجماعات المسلحة التي تتنقل بين جنوب ليبيا وشمال تشاد.

وفي مقارعة فرنسا على موقفها العدائي الواضح لروسيا، بَنَت هذه الأخيرة مقاربة هجومية قامت على الخـــروج من داخل حدودها إلى نقل الصراع إلى مناطق النفوذ الفرنســـي، وإرباك مصالح فرنسا والغرب بشكل عام أينما كانت. وإلى جانب تطابق التصورات العامة بين روسيا والصين في كثير من القضايا الدولية، اتجهت روســـيا إلى التغلغل في منطقة الساحل وبناء علاقات اقتصادية وعســـكرية مع نخبها، منتهجة بذلك سياسة تجفيف منابع الطاقة لفرنسا ولحلفائها في إفريقيا. وأطلقت مبادرات كالمؤتمر الروســـي الإفريقي، الذي قام على إثره قادة الدول الإفريقية ومنهم قادة دول الساحل بزيارات منتظمة إلى روسيا، في سياق تعميق التبادل التجاري والعسكري.

واجه نفوذ فرنسا ضربات في العمق حين قرر رئيس تشاد مطالبة القوات الفرنسية بمغادرة أراضيه، ليأمر بعدها بقطع العلاقات الدبلوماســـية كلية مع فرنسا، فيما تنتشر في المنطقة مجموعات فاغنر الروسية بإذن من الحكومات العســـكرية. وتتزامن قرارات رئيس المجلس العسكري الحاكم في تشاد مع أخرى مشـــابهة في النيجر وفي مالي وفي بوركينا فاسو، ويأتي ذلك على خلفية موقف فرنســـا من الانقلابات العسكرية، إذ طلبت من منظمة الإيكواس[22] التدخل عسكريًا لإعادة الحكم المدني في النيجر، ورفضت الانقلابات العسكرية وقررت عدم الاعتراف بالمجالس العســـكرية في الساحل[23]، وقرر زعماؤها العسكريون على إثرها الخروج من منظمة الإيكواس، التي ظهر جليًا أنها تعمل تحت النفوذ المباشر لفرنسا، كما قرروا الدخول في تحالف سُمّي بتحالف دول الســـاحل (AES)، ما أضعف كثيرًا الوجود الفرنسي بالمنطقة وأغلق عديدًا من قنوات الاتصال[24].

وبهذا الحضور وعروض المنافســـة القوية من روســـيا والصين تضاءلت امتيازات فرنسا الكبيرة في مجال مشـــاريع إنجاز البنى التحتية، وتســـليح الجيوش، وتصدير السلع لأسواق منطقة الســـاحل بشكل واضح، وبفعل ذلك تأثر الاقتصاد الفرنسي وتأثرت معه دبلوماسيتها

على المســـتويين الإقليمي والدولي، وهو ما يدفع إلى ربط تأثير الأحداث الجارية في الساحل الإفريقي بالتصورات الجيو-سياســـية الجديدة في خريطة النســـق العالمي، خصوصًا في سياسة فرنســـا الخارجية، على اعتبار أن ما يجري في منطقة الساحل يشكّل انعكاسًا لصراع دولي بين القوى العالمية، من خلال تدخل أطراف إقليمية جديدة ستنتهي في أغلب الظن إلى رسم حدود نظام دولي جديد.

تباينت المواقف بين فرنسا وروسيا في قضايا عديدة، ففي حين اتجهت فرنسا نحو تقديم الدعم المادي والدبلوماسي للولايات المتحدة وللرئيس الأوكراني والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، خصوصًا في فرض العقوبات على المصالح الروسية وعلى رعاياها، تأمل في المقابل أن تجد دعمًا لقراراتها داخل الاتحاد الأوروبي للتضييق على مناوئيها في إفريقيا، بدءًا بســـوق هامة للسلع الفرنســـية وممون إســـتراتيجي للغاز من جهة، ومن جهة أخرى تأمل فرنسا في الحصول على دعم أمريكي للتضييق على دول الساحل للحد من زيادة حجم وجود ونفوذ الصين وروسيا وتركيا في المنطقة.

رابعًا: إستراتيجيات فرنسا لاستعادة نفوذها في الساحل

في إطار ســـعيها لاســـتعادة ما أمكن من النفوذ التقليدي وهيمنتها على جـــزء كبير من إفريقيا بأســـواقها ومواردها الطبيعية التي بدأت بالتآكل الجدي والتراجـــع، الأمر الذي ترك تداعيات كبيرة على الداخل الفرنســـي بمســـتوييه السياســـي والاقتصادي، تقوم المقاربة الفرنســـية على ســـلوك نهجين في الوقت ذاته، أولًا على المســـتوى الدولي، ويتمثل في مساندة الموقف الأمريكي المساند لأوكرانيا ضد روسيا، وفي محاصرتها تجاريًّا للصين، والمشاركة في أي جهد يمكّن من إضعاف التحالف الضمني بين روسيا والصين، اللتين تنافسانها في منطقة الساحل. أما على المســـتوى الإقليمي فيكمُن دورها في توحيد مواقف دول الاتحاد الأوروبي ضد روسيا من جهة، وجرّ ما تبقى منهـــا لحلف الناتو كي تتمكن من تضييق الخنـــاق جغرافيًّا وأمنيًّا على روسيا من جهة أخرى.

1. إستراتيجية الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع الولايات المتحدة

على الصعيد الدولي، تستمر فرنسا في حث دول الاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم الدبلوماسي وحتى العســـكري لأوكرانيا في مواجهة روســـيا، وذلك على الرغم من علمها بصعوبةِ أن تنتصر أوكرانيا بوزنها العســـكري والبشري على الآلة العسكرية الروســـية، وربما حتى على استعادة الأراضي الأوكرانية التي تمكنت منها روســـيا، مثل مناطق دونباس ودوناتســـك وخيرســـون وغيرها من المقاطعات والمدن التي أصبحت تحت قبضة الحكم الروسي، وعليه فإنّ الموقف الفرنسي من الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا يتماشـــى مع الاتجاه الأمريكي الرسمي الذي يبحث عن إضعاف روسيا.

ملازمة فرنسا للموقف الأمريكي يتبع نظريًّا سير الولايات المتحدة في رؤيتها للقوة الإستراتيجية المستوحاة من نظرية قلب الأرض (The HeartLand)[25]، إذ تبحث من خلال الحلف الأطلسي على دفع ما تبقى من الدول الأوروبية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تترأسه ألمانيا وفرنسا، اللتان ترسمان الخطوط العريضة لسياساته، كما تعمل من جانب آخر على الضغط لتسير الدول الأعضاء فيه في نفس النهج الأوروبي والأمريكي، أي بمعنى التمدد شرق أوروبا لضم دول أوروبا الشرقية، خصوصًا القريبة من حدود روسيا، وفق مقاربة الحرية والحقوق التي يحملها النموذج الرأسمالي والليبرالي.

2. إستراتيجية الضغوط عبر الاتحاد الأوروبي

تعمل فرنسا على الضغط لتطبيق سلسلة من العقوبات الاقتصادية والتجارية على روسيا، كتجميد الأصول المالية للدولة الروسية ولرجال أعمالها، في محاولة منها لإضعاف روسيا في أوروبا، وعلى الساحة الدولية، وهو ما يسمح بإضعاف أو على الأقل إبطاء النمو السريع والمتزايد للصين، وتحصل بالمقابل فرنسا تكتيكيًّا على تراجع أدوار روسيا والصين عسكريًّا ودبلوماسيًّا وخصوصًا اقتصاديًّا في إفريقيا وفي دول منطقة الساحل المنفلتة من قبضتها.

نظرًا إلى استحالة استعادة فرنسا نفوذها في منطقة الساحل، تحاول باريس نقل ساحة الضغط والصراع مع القوى المنافسة لها في إفريقيا (روسيا والصين) إلى أوروبا الشرقية، وتغيير وجهة الصراع إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، ذلك أن إضعاف التحالف الروسي الصيني (الحلفاء الجدد للأنظمة العسكرية في منطقة الساحل) سيُضعِف حتمًا مواقف المجالس العسكرية في الساحل ويرفع حجم الضغوط الداخلية والخارجية عليها مما يمكن أن يسهل إسقاطها، ما يسمح لفرنسا في ما بعد باستعادة مكانتها في هذه المنطقة وتحقيق مصالحها.

وعليه تتوافق مبدئيًّا إستراتيجية فرنسا مع المصالح الأمريكية في الشق المرتبط بالحرب الروسية-الأوكرانية، والمواجهة التجارية مع الصين. لكن استيراد فرنسا للغاز الأمريكي بتكاليف النقل الإضافية يخدم أمريكا في المقام الأول ولا يخدم المصالح الداخلية الفرنسية بالضرورة، كما أن أوروبا معنيَّة هي الأخرى بالحروب التجارية التي أطلقتها إدارة ترامب، والتي تتقلب مواقفها أيضًا من الحرب الروسية-الأوكرانية، لذلك فإنه مع استمر الصراع الروسي-الأوكراني والتنافس الصيني-الأمريكي الشديد فإن مصالح الولايات المتحدة تتحقق ولو على المدى المتوسط، فيما تقلّ هوامش المناورة لدى فرنسا.

منح ن أن استمرار الصراع في أوروبا الولايات المتحدة هامشًا إضافيًّا من المناورة في مواجهتها للصين، وتحقيق مصالحها في كل الظروف المتاحة، حيث تمكّنت من تصدير الغاز الصخري بأسعار قياسية نحو أوروبا وفرنسا. ولا ينطبق ذلك على فرنسا التي تعمل مولدات الطاقة الكهربائية فيها بالطاقة النووية، حيث عرفت تذبذبًا في التزود بمادة اليورانيوم اللازم

لتشغيل مفاعلات الإنتاج الكهربائي، وإن كان تزودها من أوزباكستان وكازاخستان بقي مستمرًا، إلا أن نسبة منه تأتيها من المناجم التي تستغلّها شركة "أورانو" الفرنسية في شمال تشاد بالقرب من الحدود المالية، وبأسعار تفاضلية، وتواجه صعوبات تتعلق بإمكانية توقفها عن العمل في تشاد، حيث قرر رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد، محمد إدريس ديبي، إعادة النظر في أسعار اليورانيوم المصدَّر إلى فرنسا وتسويتها مع ما تقتضيه مصالح بلاده.

خاتمة

يبدو أن استماتة فرنسا في استرداد نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي تعترضها صعوبات داخلية وخارجية ومتداخلة بشكل كبير، أدى إلى تآكل وجودها ونفوذها في المنطقة، وكانت سلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت تباعًا وفي مرحلة زمنية وجيزة في المنطقة دليلًا آخر على ضَعْف إدراك صانع القرار في فرنسا بتغير المشهد العام في إفريقيا، كزيادة الوعي الجماعي لدى شعوب المنطقة التي شعرت بالأضرار الناجمة عن الوجود العسكري والسياسي الفرنسي، وفي علاقاته مع النخب التقليدية الحاكمة، وآثارها الجسيمة التي سمحت بتحول المنطقة إلى حلبة لصراع الجماعات المسلحة المختلفة.

من جانب آخر، رهنت فرنسا مصالحها بمتغيرات السياسة الدولية، إذ تحولت مواقفها إلى مجرد دور وظيفي إلى جانب الولايات المتحدة في القضايا الدولية، خصوصًا ما يتعلق بقضايا الولايات المتحدة مع روسيا أو مع الصين، وكان للاصطفاف الفرنسي في الحرب الروسية – الأوكرانية آثار كبيرة عليها اقتصاديًّا ودبلوماسيًّا، وما يفسر المقاربة الفرنسية هو الدعم المتبادل مع الولايات المتحدة، وتقف فرنسا إلى جانب أوكرانيا ضد روسيا، مقابل دعم أمريكي لفرض عقوبات اقتصادية وقضائية على القادة العسكريين في دول منطقة الساحل الإفريقي.

لم تكن خيارات فرنسا في مواجهة مسار الانقلابات في إفريقيا موفقة بوقوفها إلى جانب النخب التقليدية التي لم تحقق تنمية كافية لشعوبها على الرغم من الموارد والطاقات التي تملكها، بل وترتب على مواقفها تلك أحداث داخلية أثرت كثيرًا في المشهد السياسي والجبهة الداخلية لفرنسا. وبما أن السياسة الخارجية تمثل انعكاسًا للجبهة الداخلية، وفي الوقت الذي تعيش فيه الجبهة الداخلية على وقع تزايد عدد الحكومات الفرنسية في وقت وجيز مع نسبة التضارب الكبير في الرؤى السياسية للأحزاب داخل الجمعية العامة، فهذا يشير إلى وجود أزمة سياسية في هرم السلطة الفرنسية.

زادت عوامل المنافسة الدولية والإقليمية القوية في منطقة الساحل وآثارها في الاقتصاد الفرنسي تحديات الأزمة السياسية، ولم يكن بمقدور الدبلوماسية الفرنسية مواجهتها، بل تراجعت وتضررت مصالحها وتآكل نفوذها، ولا يبدو ممكنًا في الوقت الراهن أن تغير فرنسا مقاربتها، أو أن تغير طبيعة تعاملها مع النخب العسكرية، لأن ذلك سيكون إعلانًا عن تراجعها على أصعدة مختلفة، وهو ما قد بدأ فعلًا مع مطالبة دول إفريقية بتعليق التعاون العسكري

معها، وهو ما يدفعها إلى المجازفة بأحد الخيارين، أو أن تستعمل ورقة المساعدات الأمريكية والأوروبية لهذه الدول لثني الحكومات العسكرية في دول الساحل عن قراراتها، والخيار الثاني هـــو أن تحاول إعادة التغلغل ودعم حركات تمرد على النخب العســـكرية ووضع قادة جدد في السلطة يسيرون وفق ما تقتضيه مصالحها، وهو ما لن تسمح به روسيا والصين، اللتان تبحثان عن أسواق موازية وعن حصص من الموارد الطبيعية والأسواق، وفق مقاربة اقتصادية بمعادلة رابح-رابـــح (على الأقل بالنســـبة إلى الصين)، أو أن تســـير في الخيار الثاني (العســـكري الاســـتخباراتي) الذي يقوم على دعم محاولات انقلابية مضادة للإطاحة بالنخب العسكرية القائمة هناك، والذي ستعترض عليه المجتمعات المحلية التي استاءت من الوجود العسكري والنفوذ الفرنسيين.

المراجع والمصادر

(1) لا يرتبط اسم الساحل الإفريقي بشريط بحري كما هو شائع في اللغة بقدر ما يرتبط بساحل صحراء إفريقيا الكبرى في قسمها الشمالي، أي بحدها ونهاية امتداداها. قد يشير هذا الوصف كذلك إلى أن المنطقة كانت بحرًا في الماضي السحيق، خصوصًا بوجود بقايا لهياكل عظمية لمخلوقات مائية تتناثر في صحارى المنطقة الشاسعة. ترتبط مع هذه التسمية لهذا الفضاء الجغرافي ثقافات وعرقيات وحتى لغات على شاكلة اللغة السواحيلية (Swahili) التي أخذت تسميتها من مصطلح "الساحل"، كما أننا لا نجد هذه التسمية لدى المؤرخين والرحالة العرب وغيرهم من سكان إفريقيا، وجُل المخطوطات يتحدث عن بلاد السودان وبلاد المور التي وُلدت منها تسمية "مور-يتانيا" التي تشير إلى بلاد شمال إفريقيا قبل أن تصبح التسمية خاصة بدولة موريتانيا مثلًا، ويبدو أن تسمية بلاد الساحل ظهرت مع الاستعمار الغربي للمنطقة. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

Jean-Loup Amselle, D'ou vient le terme « Sahel », Afrique XXI, (February 26, 2025), Date d'accès : 12 Mars 2025. https://tinyurl.com/2bpqpaz4

(2) Jean Marc Chataignier, Sahel et France, enjeux d'une relation particulière, Hérodote, (N° 172, la Découverte, 1er trimestre 2019), p123.

(3) تعقيدات هذه المسألة دفعت منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1964 إلى إصدار قرار بالإجماع، يقضي باعتماد الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، لتفادي الصراعات من أجل إعادة رسم الحدود، ولكن مع ذلك استمرت المشكلات المرتبطة بالفوارق في التنمية بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة، سواء لأسباب ترتبط بالانتماءات القبلية، أو لضعف الجهاز البيروقراطي الذي تولى إدارة البلاد بعد الاستقلال أو لضعف الموارد، الأمر الذي أنتج شعورًا بغياب الانتماء الوطني لدى مجموعات سكانية معينة، أو ما يُعرف بأزمة الاندماج الوطني، كالذي حدث للطوارق في شمال مالي بعد الاستقلال. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

Jean Marc Chataignier, Ibid., p128.

(4) مولود عمورة، التدخل الفرنسي في الساحل.. دراسة في الأبعاد والإستراتيجيات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (الجزائر: جامعة الوادي، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2021، الجزائر)، ص834.

(5) بوبيبة نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة التارقية.. بين الأمننة والأفغنة، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المركز العربي الديمقراطي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي -ألمانيا، العدد الأول، مارس 2018)، ص148.

(6) الجزيرة نت، نهاية أنوار باريس.. لماذا قررت دول الساحل طرد فرنسا؟، (01 أكتوبر . /10/ 2023)، تاريخ الاطلاع: 1 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/v74AF

(7) مولود عمورة، التدخل الفرنسي في الساحل.. دراسة في الأبعاد والإستراتيجيات، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، (المجلد 1، العدد 02، 2021)، ص839.

(8) Jean Marc Chataignier, Ibid., p128.

(9) على الرغم من أن بعض المفكرين يرى أن ميراث اللغة والثقافة يراه البعض غنيمة حرب، فإنّ المنظمة العالمية للفرنكوفونية (OIF) هي من الأساليب التي لا شك في أنها تكرس تبعية الدول والنخب الإفريقية لفرنسا، إذ تنتسب إليها 93 حكومة ودولة، سواء في إفريقيا أو في المحيط الأطلسي وفي آسيا، وإنّ من يتكلمون اللغة الفرنسية يتجاوز عددهم 321 مليون شخص، وإنّ اللغة الفرنسية هي رابع لغة تُستعمل في فضاء الإنترنت، وإنّ الذين يتعلمونها أو يتعلمون باستعمال اللغة الفرنسية يقارب عددهم 144 مليون شخص في العالم.

(10) كان من صور مقاومة النفوذ الفرنسي مبكرًا تبنّي عدد من الدول النموذج الاشتراكي، لكن تطبيق هذا النموذج حمل أيضًا في ثناياه تناقضات وتعقيدات على مستويات مختلفة، فإضافةً إلى الظروف الطبيعية ومخلفات الاستعمار كنِسَب التخلف الكبير وانتشار الأمراض وغياب البنى التحتية، يزيد نقص الكوادر الوطنية اللازمة لإدارة الدولة ومواجهة الأزمات المعقدة.

(11) France, Direction générale du Tréso, Mali, (01 août 2025), Date d'accès: Oct. 2025 ,13,.

(12) France, Direction de la Diplomatie économique, Mali, (Avril 2024), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/23jzokfk

(13) مريم علي عبد الحي فراج، مستقبل الدور الفرنسي في إفريقيا، رؤى عالمية، (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 40، أغسطس 2025)، https://tinyurl.com/2c77rgyh

(14) France, Direction générale du Tréso, TCHAD, (04 août 2023), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/28b89dvx

(15) France, Direction de la Diplomatie économique, Niger, (Avril 2024), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/26aa7dsd

(16) France, Direction générale du Tréso, Niger, (01 août 2025), Date d'accès: Oct. 2025 ,13, https://tinyurl.com/2xt6p93f,

(17) France Diplomatie, Ministère de l'Economie et des Finances, Niger, (16 septembre 2025), Date d'accès: Oct. ,13 2025, https://tinyurl.com/295n3fn9

(18) في الإطار نفسه، تقلصت واردات فرنسا من الغاز الجزائري بنسبة كبيرة بعد فوز إيطاليا بالحصة الأكبر من صادرات الجزائر للغاز، وجاء ذلك عقب توجُّه دبلوماسيتها نحو التصعيد مع الجزائر بسبب الضغط اليميني الفرنسي، وعلى خلفية الاعتراف الفرنسي بمغربية الصحراء، الذي تراه الجزائر استفزازًا لها، والتي ردّت بتقليل وارداتها من القمح والفواكه والمعدّات المختلفة، تستورد الجزائر ما بين مليونين و6 ملايين طن من القمح الفرنسي كل عام، مما جعلها من أكبر زبائن فرنسا، غير أن الكميات المستوردة انخفضت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، لتصل إلى نحو 1,8 مليون طن في موسمي 2021 –2022 و2022 و2023، ثم إلى 1,6 مليون طن في موسم 2023 – 2024. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على:

– Algérie, les importations françaises en chute libre, (12 février 2025), Date d'accès: Sep. 10, 2025, https://tinyurl.com/23ndx5ml

(19) القمصان الصفر هي تعبير عن الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي عاشتها فرنسا في شهر نوفمبر 2018 بسبب مشروع قانون عرضه الرئيس الفرنسي، يرفع من خلاله معدل العمر والعمل للاستفادة من منحة التقاعد، وهو ما أثار غضب شرائح عريضة من المجتمع الفرنسي وأدى بها إلى الخروج في مظاهرات حاشدة لأسابيع، مرتدية قمصانًا صفراء مثل تلك التي يرتديها عمّال الورشات والمصانع، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى استعمال أشكال من القوة المادية والعنف وإجراءات التوقيف والإحالة إلى القضاء بعدما زادت حدة الاشتباكات مع قوى الشرطة في العاصمة باريس وفي مدن فرنسية كبيرة أخرى، والتي أسفرت عن إصابات من الطرفين. لتفاصيل أكثر انظر:

– Les Gilets jaunes, un mouvement social inédit, (numéro 117 avril 2019), Date d'accès: Sep. 10, 2025,https://tinyurl.com/28ph3oet, Entretien avec Bantigny, Ludivine., et al., « Les Gilets jaunes une histoire de classe ?» Mouvements, (France : carin, n° 100, Apr 2019), p12–23.

(20) المهدي الزايداوي، هل أنهت فرنسا زمن الماكرونية؟، الجزيرة.نت، (10 سبتمبر 2025)، تاريخ الاطلاع: 2 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/NJGWY

(21) Xavier LE ROUX, La Nouvelle République, La chute du Gouvernement Michel Barnier, (05 Décembre 2024), Date d'accès: Sep. 2025 ,10, https://tinyurl.com/24vcwscw

(22) الجزيرة نت، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، (29 يناير 2024)، تاريخ الاطلاع: 5 أكتوبر 2025، https://shorturl.at/t6Rhg

(23) يورو نيوز، فرنسا تدعم تدخّل إيكواس مع اقتراب انتهاء المهلة الزمنية.. والعسكر في نيامي يهددون ولا يتزحزحون، (6 أغسطس 2024)، تاريخ الاطلاع 29 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/C0bw5

(24) أسامه السعيد، نزيف «إيكواس».. ضربة جديدة لنفوذ فرنسا في غرب إفريقيا، (2 فبراير 2024)، تاريخ الاطلاع: 30 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/MrOK9

(25) Giuseppe Cagliano, Géopolitique– les origines de la pensée géopolitique et la contribution de Mackinder, (5 février 2025),Date d'accès:Sep. 2025 ,12,https://shorturl.at/AAk70